القضية الأوكرانية كحلقة من السجال الجيوسياسي بين التالاسوكراتيا والتيلوكراتيا

The Ukrainian Issue as a Circle in the Geopolitical Sparring Between Thalassocraty and Tellurocracy

فاروق العربي
جامعة الجزائر 3.
farouklarbi123@gmail.com

الحواس كعبوش
جامعة الجزائر 3.
kabouche.elhauoas@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/14 ؛ تاريخ القبول :2024/06/20 ؛ تاريخ النشر : جوان 2024

ملخص:

تستمر الأطر النظرية للمدرسة الجيوسياسية الكلاسيكية في تحديد خريطة الصراعات الدولية لعالمنا المعاصر، فتقدم المنافسة المستمرة بين قوى البر وقوى البحر تحليلا واقعيا للأزمة الدولية الراهنة في أوكرانيا، وذلك أنّ الجغرافيا الأوكرانية تقع ضمن مديات العمق الإستراتيجي لروسيا الإتحادية، القوة التي تستمر النزعة الأوراسية في تحديد وتوجيه سلوكها المناوئ للرؤى الأورو-أطلسية على رقعة الشطرنج الممتدة عبر منطقة أوروبا الشرقية (قلب العالم)، وهو الصراع الذي يحدد التوازنات الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي بحشد الحلفاء ترجيحا لثقل التالاسوكراتيا أو التيلوروكراتيا، ليستمر بذلك المنظور الجيوسياسي الكلاسيكي محورا تفسيريا لمظاهر الصراع الدولي.

الكلمات المفتاحية: الجيوسياسة؛ التالاسوكراتيا؛ التيلوروكراتيا؛ روسيا؛ أوراسيا؛ أوكرانيا.

Abstract:

The ongoing competition between land and sea forces provides a realistic analysis of the current international crisis in Ukraine, where the geography places the country within the strategic depth of Russia, the world power that Eurasian continues to define its anti-Euro-Atlantic behavior across the chessboard in the Eastern Europe (The Heartland). By mobilizing allies to tip the scale in favor of the Thalassocratia or Tellurocratia, this conflict determines the strategic balances at the regional and international levels, and shapes the map of the modern world, so it maintains the classical geopolitical perspective as an interpretive axis for the international conflict.

Keywords: Geopolitics, Thalasocratia, Tylocratia, Russia, Eurasia, Ukraine.

المؤلف المرسل: فاروق العربي

مقدمة:

يبدو أنّ التنافس الجيوسياسي التقليدي بين قوى البحر وقوى البر لا يزال صالحا لفهم وتفسير الواقع الجيوسياسي المعاصر أو الراهن، الذي ارتسمت ملامحه الحالية في الأزمة الأوكرانية، فأعمال هاوس هوفر وهالفورد ماكندر وكارل شميدت لاتزال أدبياتها صالحة –على الأقل من منظورنا أومن وجهة نظرنا- لإستقراء ما يجري من حوارات وتجاذبات أفقية أوراسية وحتى "سوفياتو-أطلسية" فالمشهد الأوكراني يعبر بعمق عن الصراعات حول المدى الحيوي ويحيي بذلك المقولات الجيوسياسية التقليدية أو يُحيّنُها في زمن حَكَمَ فيه بعض المفكرين عن نهاية الجغرافيا وحتى عن نهاية التاريخ وعن نهاية الحضارات الإنسانية... متغافلين أو متناسين أنّ للتاريخ عجلة تدور وإمتداد واتصال لا يمكن أن ينفصم أو ينقطع آخره عن أوله.

تطرح الورقة **الإشكالية** التالية: كيف يتمظهر التناظر الجيوسياسي بين قوى البر وقوى البحر في القضية الأوكرانية؟

إنطلاقا مما سبق تحاول هذه الورقة استقراء التنافس /المواجهة الجيوسياسية من خلال رصد وتقفي أهم المقولات التي تناقش التضاد التقليدي بين قوى التالاسوكراتيا وقوى التيلوكراتيا، ومحاولة تحيين الرؤية أو إسقاط الرصيد النظري الذي تعرض للموضوع على ما يجري من تجاذبات حول القضية الأوكرانية او الغزو الروسي لأوكرانيا.

في محاولة لمعالجة الإشكالية البحثية وتحقيق الأهداف المسطرة وجب إعتماد هيكلة منهجية تقوم على محورين، يتضمن أولهما محاورة معرفية لجيوبوليتيكا قوى البر والبحر، ليرتكز التحليل بذلك على قاعدة معرفية صلبة، ويرتكز التحليل في المحور الثاني على اسقاط عملي للمضمون المعرفي وتفاعلاته في الأزمة الأوكرانية التي تترجم مضمون الصراع بين التالاسوكراتيا والتيلوكراتيا في عالمنا المعاصر؛ فتقودنا هذه الهيكلة إلى نتائج وافية تختم هذا الإجتهاد العلمي.

1. مفهمة الجيوسياسة وقوى البحر والبّر

تجادل النظرية الجيوسياسية الكلاسيكية أن العالم ينقسم إلى قوتين عظميين قسم يُعبر عن هوية بحرية التالاسوكراتيا Thalassocracy وقسم يشمل القوى البرية أو القارية المعبر عنه بالتسمية اليونانية التيلوروكراتيا، Tellurocracy وهما مفهومان نظميان Systemic Concept أي بالإمكان استخدامهما لمقاربة أو معالجة مواضيع العلاقات الدولية بشكل عام ومواضيع وأبحاث الجيوسياسة من زاوية نُظمية على وجه التخصيص.

ففيما تعلق بإتيمولوجيا المفهومين فالتالاسوكراتيا Thalassocraty هي عبارة عن لفظ يوناني يرمز أو يُحيل إلى القوة البحرية أو السيطرة والتحكم في البحر وهو لفظ مكوّن من مقطعين: التلاسا Thalassa، بمعنى البحر وكراتيا أو Kratein وتعني القوة والسيطرة والتحكم. وارتبط هذا المصطلح بالحضارة المينوسية (المينوية في العصر البرونزي) إبّان القرن السادس عشر قبل الميلاد والتي إعتمدت قوتها على الملاحة البحرية والسفن حيث سيطر ملكها مينوس Minus على البحر الأبيض المتوسط؛ وكلمة تيلوروكراتيا أو القوة البرية Tellurocracy هي الأخرى لفظ يوناني حيث تيلوس TELLUS وتعني الأرض أو البر وارتبطت بمدينة اسبرطا ثم لاحقا بإمبراطوريات روما و المغول، والمفهومان أو هذه الثنائية تعبر عن سياقين مرتبطين وليس منفصلين حيث أن تعاظم قوة إحداهما هو في نظر الثانية يشكل تهديدا وخطرا عليها ذلك أن اتساع أحدهما يمثل إنحسارً للأخر.[1]

إنّ مفاهيم ومقولات حقل الدراسات الإستراتيجية هو تعبير أو إفرازات متأتية عن تواتر الاستعمال وتراكمات تاريخية البعض منها أصيل ينتمي إلى لغات ومناطق وحضارات بعينها، وأخرى هجينة ناتجة عن تلاقح الثقافات واللّغات والأعراف المتعلقة بظواهر السلم والحرب والعسكرة وأساليب القتال والدفاع والهجوم وسياسات البلدان والتخوم والأحلاف، وغيرها من الادبيات التي تشكلت عبر الزمن واتصلت بحقول معرفية شتى في التاريخ المعاصر لاسيما في حقل الإستراتيجية والجيوسياسة بأصنافها وفروعها المتنوعة وبعموم حقول العلوم السياسية والعلاقات الدولية،[2] - ومن ضمنها مفردات موضوع ورقتنا هاته- التي تعود إلى عصور ما قبل الميلاد ولكنها تبقى حاضرة ومكرسة في الأبحاث والدراسات المعاصرة لاسيما حقل الجيوسياسة*.

لقد تمت إعادة هندسة نفس المقولات النظرية في حقل الجيوسياسة في القرن المنصرم لفهم وتفسير عديد الازمات والقضايا الدولية الدائرة بين قوى البحر وقوى البر على يد ماكيندر Halford Mackinder وكارل شميدت Carl Schmitt فضلا عن كارل هاوسهوفر Karl Haushofer وفريدريك راتزل Friedrich Ratzel ونيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman ومارشال ماكلوهان marshall mcluhan وألفريد ثاير ماهان Alfred Mahan وغيرهم من أقطاب الجيوسياسة الكلاسيك. لا تزال الكثير من تلك المقولات قائمة – صالحة نسبيا من منظورنا-لتفسير وتحليل الشؤون الدولية على غرار مفردة الأوراسيا والرملاند والهارتلاند قلب الأرض وغيرها من المفاهيم ذات الدلالات الجيوسياسية.

وفي عمومها تسعى الجيوسياسة إلى قراءة الواقع الدولي فضلا عن السياسات الدولية المرتبطة بالمجالات الجغرافية ليس باعتبارها مجالات فيزيائية أو إحداثيات خام "أرض" كما كانت

تعتبر في الماضي، بل في عمق ومدى ارتباط هذه المجالات الجغرافية بالعناصر الإستراتيجية والعسكرية وبالموارد والثروات على أشكالها وأنواعها الطاقوية (مياه، نفط، معادن وغيرها) وكذا لاعتبارات جغرافية خالصة كالتخوم، جيولوجيا البحار والمحيطات والجرف القاري وامتدادات البحار والمحيطات والمجاري المائية والأنهار والمضايق. وهي أيضا حقل يدرس إدارة الصراع وعوامل النزاعات والتسويات والوجود البشري في النطاقات الجغرافية، وبالتالي شكلت لنفسها أدبيات ومفردات كادت تستقل أو استقلت –في رأي البعض– بنظام معرفي ما فتئ يتنامى ويتطور.

باتت الجيوسياسة لاسيما لدى أقطابها المنظرين نسقا فكريا يُعتد به، بل نظرية معرفية تحظى بنفس الاهتمام الذي اكتسبته باقي النظريات والحقول المعرفية في العلوم الإنسانية. فنجد أنها مُهتمة بمستقبل البشرية كما تهتم به باقي العلوم والنظريات الاجتماعية والسياسية.[3]

وتحاول الجيوسياسة المعاصرة -بكافة مدارسها -التنصل من الصورة النمطية ذات "السمعة السيئة" التي أحاطتها مقولات المجال الحيوي التقليدية (أو محاولة التصالح تاريخيا ومعرفيا) وهي "السمعة" التي ارتبطت بالحروب البشعة والغزو والإغارات واحتلال الأراضي والأقاليم وكافة مظاهر التصادم ذات التبعات المدمرة للكيانات والشعوب ومن ثم محاولة "تجميل" أو تقديم الجيوسياسة المعاصرة في حُلة "سلمية" لا تنزع بالضرورة إلى التصادم والإقتتال بقدر ما تنزع للتنافس على المصالح بصورة أكثر "تهذيبا" من الماضي وإعادة إحياء الجيوسياسة بمنطق جديد مغاير وبصورة أكثر جاذبية.

حيث يعرض عدد من الباحثين على غرار بيتر تايلور وكولن فانت Peter Taylor and Colin Flint بعض الإتجاهات الهادفة إلى تحيين وإحياء أو تقديم فهم متجدد للجيوبوليتيكا، وتختزل في اتجاهات رئيسية منها الدراسات الجغرافية الهادفة لمراجعة الجيوسياسة الكلاسيكية، والبحث في الموضوعات التقليدية والمعاصرة في العلاقات الدولية والمقارنة، ربط الجيوسياسة بالإقتصاد السياسي الدولي و–بالجيو اقتصاد- وكذا تضمينها منهج أو مقاربة التحليل البنيوي وما بعد البنيوي.[4]

وعموما ثمة مسعى فكري يرمي إلى تمرير فكرة أنه بالإمكان أن تُصيّر الجيوسياسة إلى أن تصبح "جيوسياسة مُسالمة" نائية عن إيديولوجيا الشوفينية ونزعة التوسع، ومن ثم حاول ويحاول البعض التمييز بين الجيوسياسة القديمة و"الجيوسياسة الجديدة" كما وردت عند برنار كوهين Saul .B.Cohen، والواقع أن ما يروّج له البعض باعتباره جيوسياسة السلام يسعى ضمنيا إلى وضع آليات للهيمنة أكثر مرونة من خلال الإعلام والتكنولوجيا والجيواقتصاد والثقافة وحقوق الإعلام أو

ما بات يُعرف بالقوة الناعمة، وهو ما يجعل هذا الميدان يبتعد عن الموضوعية التي قد يبدو أو يظهر بها، فلطالما ارتبطت الجيوسياسة بالحرب ومساعي السيطرة وتعظيم القوة،[5] وهو ما يؤكده عدد من الباحثين في هذا الميدان على غرار إيف لا كوستYves Lacoste، الذي أكد أن مرامي ومساعي الجيوسياسة أو الجغرافيا هو القيام بالحرب:" La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre".[6]

وبالعودة إلى مفهوم قوى البر والبحر كونه يشكل تضادا من شأنه أن يُفضى إلى تصادم وحروب بين القوتين هو المنحى الذي اخذته كتابات ماكيندر الذي أقر بوجود قوتين تحاول كل منهما السيطرة على المجالات الجغرافية بل والسيطرة على الشأن العالمي من خلال السيطرة على تلك المجالات الجغرافية التي تتحدد فيها صيغ التحالفات وضمان المصالح الوطنية، واعتقد أن لكل قوة منهما ثقافة أو حضارة وهوية، فالتلاسوكراتيا تتضمن هويتها تكريس الحريات والديمقراطية والحرية التجارية والتبادل، بينما قوى البرالتيلوروكراتيا فما يميزها الإنغلاق والشمولية السياسية فهي نقيض الأولى، الأكثر من ذلك يدافع ماكيندر عن التالاسوكراتيا باعتبار البحر يُمثل جوهر الجغرافيا أو الحقيقة الجغرافية الأولى ومركز الحضارة الأولى لما قبل الإغريق في بحر إيجه، وهو بالمقابل "يتهجم" على قوى البر ويستهجن سياساتها التي تهدد مصالح قوى البحر وبالتالي فالعالم يختزله في كونه يعيش على وقع إرادتين متصارعتين كونهما مختلفتين في الجغرافيا والهوية.[7]

ومن جهته يُجادل الكاتب الألماني كارل شميدت كون الماضي والحاضر لم يخلوا من صور الصراع بين حضارتي البر والبحر سواءً أخذت تلك الصراعات مضامين جغرافية خالصة أو مضامين ثقافية وحتى عقائدية مضمنا تحليله عددا من الأمثلة ورمز لهذا الصراع بصراع "السفينة والقلعة "أو المجابهة بين "السطح المتحرك والسطح الثابث" كناية عن البر والبحر العالمان المختلفان.[8]

ومن ثم يبدو أن التالاسوكراتيا والتيلوروكراتيا لا يعبران فقط عن تباين جغرافي فيزيائي بقدر ما يُعبران عن هويتين متناظرتين ومنظومتين سياسيتين وثقافيتين واقتصاديتين مختلفتين تتنازعان حول القيم كما تتنازعان حول الجغرافيا، وحتى حول البقاء والوجود، ويبدو أن التعبير عن هذا التعارض والتضاد قد إمتدّ إلى أدبيات الجيوسياسة والجيواقتصاد وإن بتعبيرات مختلفة بعض الشيء عن التعبيرات الجيوسياسية، و لكنها في آخر المطاف تأخذ نفس الحيّز والمضامين من خلال مفردات خطوط الصدع والتصادم و النزاع، الجيو-اقتصاد، الجيو-اتصال، أو الجغرافيا الإتصالية Connectography، وغيرها من التعابير والأدبيات. فثمة تبيئة وانتقال أو عملية تحويل

وتجسير للمفردات والمفاهيم عبر الحقول المعرفية المختلفة وهي صورة طبيعية أو مسار عادي تتلاقح فيه العلوم الإنسانية ومن ضمنها العلوم السياسية وما تفرع عنها من دراسات أمنية واستراتيجية وجيو استراتيجية وجيوسياسية وغيرها من العلوم المتصلة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية.[9]

وبغّض النظر عن جدلية أو ثنائية التالاسوكراتيا والتيلوروكراتيا تبقى ثمة حقيقة راسخة في الواقع الدولي ألا وهي حقيقة المكان والحيّز والمجال التي تُختزل في حقيقة مُعّرفة وليست نكرة إسمها الجغرافيا التي تتضمن الفرد والجماعة والدولة وهي مجال التفاعل المادي والمعنوي ومجال السياسات والثقافات والإقتصادات والإستراتيجيات، الأكثر من ذلك هي مجال للتوافقات والصراعات. هي إذن حقيقة ثابثة عبر الزمن ولسنا سوى "أسرى الجغرافيا" أو "سجناء الجغرافيا" كما عبّر عن ذلك الكاتب تيم مارشال Tim Marshall من خلال عنوان وكذا مضمون كتابه.[10]

2. أوكرانيا ساحة من ساحات التعارض التلاسوكراتي-التيولوكراتي

يبدو وأن ثمة واقع يمكن للباحث في الجيوسياسة من خلاله أن يتلمس ويستقرأ صراع قوى البر والبحر وإن تحت مُسّميات عديدة "صراع الشرق والغرب"، "الصراع الأوراسي" أو الصراع الروسي-الغربي "أو "الأسيوي-الأطلنطي" أو "الأوراسيا" ضّد الأطلسية "وغيره من النعوت والمسميّات، ولعل إحدى قضايا الساعة تمثل الإسقاط الأقرب أو الحالة الأمثل لفحص مقولة صراع والتلاسوكراتيا والتيلوروكراتيا ألا وهي الأزمة الأوكرانية التي تمثل على ما يبدو ارتدادات لذلك الصراع أو حلقة جديدة من حلقاته.

إذ يبدو أن أوكرانيا باتت على مدار العقدين الأخيرين رقعة تماس بين القوة البحرية الأطلسية والقوة القارية البرية الأوراسية، حيث تتفاعل حول هذه الإحداثيات جملة من التفاعلات الجيوسياسية والجيو-طاقوية والجيو-اقتصادية فضلا عن التباري الجيو-استراتيجي بين القوتين البرية والبحرية بالتعبير الكلاسيكي. فعلى ما يبدو ان قوى البر تُمثلها روسيا وحلفاؤها على غرار الصين في المقام الأول فضلا عن إيران وكذا بعض الجمهوريات المستقلة ولكن المرتبطة بالاتحاد السوفياتي سابقا والمرتبطة استراتيجيا وحتى وظيفيا بروسيا اليوم فهي مُجتمعة تمثل قوى التيلوروكراتيا، وبالمقابل أكثر ما تنطبق أو تسري تسمية التالاسوكراتيا على القوى الأورأطلسية التي تتقدمهم الولايات المتحدة الأمريكية وإجمالا تختزل هذه القوى في بلدان حلف الناتو.

مع عودة التأثير الروسي في ساحات التنافس الجيوسياسي في عهد الرئيس بوتين وتجدد لعبة العسكرة (البلطيق، الشمال الكبير، البحر الأسود، القطب الشمالي، البحر المتوسط) وبالمقابل

سعي المظلّة الأورو-أطلسية للتمدد نحو شرق أوروبا، حيث شكل ذلك منطقا تصادميا جديدا بين القوتين بعد أن عرف كمونا وركودا منذ نهاية الحرب الباردة. فمن ضمن افرازات ما بعد الحرب الباردة انحسار أو تقلص جغرافية الفيدرالية الروسية مقابل تمدد الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو، فمن ضمن تسع (9) دول من بلدان البلطيق انضمت ست(6) دول للحلف الأطلسي بينما إندمجت ثماني (8) دول للاتحاد الأوروبي، ومن ثم أصبح حلف الناتو والإتحاد الأوروبي يتقاسمان مع روسيا تخوما على امتداد 2300 كم من ضمنها حوالي 500 كم مع أوكرانيا، كما تقلصت الحدود الروسية البحرية المتاخمة لبحر البلطيق بنحو ما يقارب 200 كم.[11]

وفي ظلّ هذا التنافس الجيوسياسي عاد التسابق النوعي للتسلح على الساحة العالمية غذّته الثورة في الشؤون العسكرية فضلا عن طموحات التمدد لكلا المنظومتين لاسيما بعد انخراط كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءهما الصين وفرنسا وبريطانيا في برامج تحديث البنى التحية العسكرية ومنظومات الدفاع ،كما دفعت العودة الجديدة لروسيا على ساحة التباري الجيوسياسي كل من واشنطن وبروكسل إلى إعادة تقييم** حساباتهم الإستراتيجية بشأن جدية التهديدات الروسية، حيث شرعت القوى الأورو-أطلسية في تحيين خيارات الدفاع لمواجهة أي طارئ ينجم عن عودة روسيا كقوة كبرى على المسرح الأوراسي.

وتعتبر التهديدات التي ترصدها استراتيجية الأمن الأوروبية أو حتى ضمن سياقات الأمن الأورو-أطلسي أساسا لتقدير وتحليل التحولات الأمنية لاسيما في المناطق الأوروبية المحاذية للفيدرالية الروسية، حيث دفعت الأزمة الأوكرانية بالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إلى إعادة تقييم مقارباتهم تجاه المناطق الأكثر هشاشة في شرق أوروبا وفي الشمال الكبير الذي يقع على مرمى حجر من المصالح الجيوسياسية الروسية.[12]

وبناءً على ما سبق تعتبر أوكرانيا من ضمن الدول التي حظيت باهتمام منذ العهد القيصري إلى العهد السوفياتي، واليوم في العهد الروسي تحظى ببالغ الأهمية على أكثر من صعيد بالنظر لخصائصها الجيوسياسية، إذ تحتل موقعا استراتيجيا حيويا بين روسيا وأوروبا الشرقية ومنطقة البلقان، فعبارة أوكرانيا تعني في اللّغة السلافية منطقة التخوم او أرض الحدود Border Region، وتمثل أرض الكوزاك أو القواززق، وثمة اليوم ما يقارب 20 بالمائة من سكان أوكرانيا من أصول روسية وهي الورقة التي تلعب عليها روسيا تارة لأخرى.

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لأوكرانيا

المصدر: سعيد الحاج، الحرب الأوكرانية والمضائق.. ماذا ستفعل تركيا؟ 2022/02/26، على الرابط: https://bit.ly/3is74Hu تاريخ الإطلاع: 2023/09/27.

يجادل ألكسندر دوغين Alexandre Douguine أنّ أوكرانيا تمثل مشكلةً حقيقية لروسيا، فاستقلالها شكّل تهديدا صريحا لروسيا كونها تمثل آخر قلاع أو بوابة روسيا قبالة أوروبا الغربية، حيث يعتقد دوغين أن إستقلال أوكرانيا واحتمالية انضمامها للغرب (الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو) هي بمثابة إعلان حرب جيوبوليتيكية على روسيا، كما يعتبرها المشكلة الأعوص ذلك أن استقلالها سيجعل منها عميلا وخادما جيوبوليتيكيا للمصالح الغربية وللإستراتيجية الأورو-أطلسية، فهي بوعي منها أو من دون وعي قد تلعب دور "الحزام الصّحي الأطلسي" لقوى البحر sea power من أجل تطويق روسيا جيوبوليتيكيا ومنعها من تجسيد مشروعها الأوراسي، ومن ثم يقترح دوغين على الكرملين دمج أوكرانيا ضمن النطاق الجغرافي الروسي تدريجيا أو محاولة تفكيكها إلى مناطق إثنو-ثقافية كونها تمثل مركز المجال الجيوسياسي للبلطيق والبحر الأسود وفي حالة أي إمتداد أورو أطلسي في أوكرانيا أو إلحاقها بالقوى الأطلسية فيعني بذلك بالنسبة لألكسندر دوغين فقدان روسيا لسطوتها و مركزها الجيوسياسي قبالة البحر الأسود والبلطيق.[13]

تعد أوكرانيا امتدادا استراتيجيا للمصالح الروسية فبفضل موقعها الحيوي بين روسيا والبحر الأسود ومنطقة البلطيق يجعل منها بوابة وممرا بين أوروبا الشرقية والغربية، وهي بالنسبة لروسيا –أو كما تفترضه القيادة الروسية -أنها تمثل معبرا للتهديدات والمخاطر التي قد تتأتى من الغرب،[14] إنّ الأمن الروسي يرتبط جيوسياسيا وعضويا بمنطقة أوروبا الشرقية ومن ثم اعتبرت روسيا أن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق ومحاولة تمدد الناتو بنفس الإتجاه بمثابة حصار لجوارها القريب وتهديد حقيقي لأمنها القومي وعمقها الجيو-استراتيجي خصوصا بعد زحف الناتو

نحو بعض دول الجوار الشرقية ودول البلطيق ومشروع الناتو هو استكمال الزحف وضم عضوية أوكرانيا ومولدوفا ثم بيلاروسيا (وإن كانت هذه الأخيرة بنسبة أقل) ومن ثم فإن التوسع الأورو-أطلسي عاد من جديد ليُعّقد العلاقات مع روسيا.

لقد أدّت تراكمات هذا الزحف الأورو-أطلسي إلى إثارة النزعة الأوراسية ودخول طرفي المعادلة الجيوسياسية التلاسوكراتية والتيلوروكراتية في مواجهة متجددة اقل ما يقال عنها كونها بمثابة حرب باردة جديدة؛ فإعلان العقيدة العسكرية الروسية التي أقرّتها وثيقة الأمن القومي الروسي (بتاريخ 2000/12/24) أكّدت على المهام الإستراتيجية الروسية لضمان أمن روسيا الإتحادية من خلال إقامة تعاون فعّال مع أعضاء رابطة الدول المستقلة في إشارة إلى إرادة روسيا في تشكيل سّد منيع أمام الطموحات الأورو-أطلسية.[15]

وتقريبا "تطرفت" العقيدة الروسية لعام 2010 ولعام 2014 أو على الأقل أصبحت أكثر هجومية لما ضّمنت وثيقتها الإستراتيجية لتلك الفترة تفعيل إجراءات الردع خلافا لعقيدة 2010. فالعقيدة الجديدة تقضي باستخدام السلاح النووي في حالة أي هجوم ولصّد أي عدوان أو في حالة أوضاع حرب حرجة حتى وإن جاء العدوان بأسلحة تقليدية وفي نطاق إقليمي محدود، فكل استعمال للقوة أو أي عدوان يقع يمثل تهديدا صريحا وخطيرا على كيان روسيا الإتحادية.[16]

كما قد أتاحت العقيدة الروسية الجديدة حق استخدام القوة والتدخل خارج حدودها بغرض حماية الأمن القومي الروسي ولحماية المواطنين الروس الموجودين في الجمهوريات الأخرى أو الأقليات الروسية كما حدث في جورجيا عام 2008، واتفاقية روسيا أو كرانيا في عهد الرئيس الأوكراني السابق يانكوفيتش -الموالي لروسيا-والتي بموجبها تمنح للأسطول الروسي التواجد إلى غاية عام 2042، فضلا عن تدخلها الأخير الذي جاء زيادة على التبريرات الأمنية بتبرير حماية الأقلية الروسية بأوكرانيا وهو ذات المبرر الذي ينسحب على كل الجمهوريات.

كما وّلّدت التدخلات المتكررة لروسيا في أوكرانيا مخاوف جّمة لدى جمهوريات البلطيق بسبب هشاشتها الأمنية، حيث تعاني لاتيفيا واستونيا وليتوانيا من اختلال كبير في ميزان القوة مع روسيا، وهي نقطة الضعف التي تُحسب لروسيا، فدول البلطيق تعيش تحت طائلة هواجس عسكرة البلطيق لاسيما وأن المنطقة تعرف منذ عودة الأوراسية بقوة في عهد الرئيس بوتين انتهاكات متكررة لمجالها الجوي ولمياهها الإقليمية.[17]

وبالمقابل فالقوة الأورو-أطلنطية تعتقد أن التدخلات المتكررة لروسيا في الجمهوريات المجاورة واستيلاءها على القرم وزعزعة شرق أوكرانيا بل محاولة تفكيكها وامتدادها نحو القطب الشمالي قد

أدّت إلى تحولات استراتيجية عميقة في البيئة الأمنية لشرق أوروبا (لاسيما حلفاءها في الناتو)، وحتى وإن أكّد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عن التزام بلده والناتو بالدفاع وبضمان أمن واستقلالية دول البلطيق يبقى الإشكال-من وجهة نظرنا- في مدى مصداقية واستمرارية هذه الوعود لاسيما في ظلّ العقيدة العسكرية الروسية المنذرة والملوّحة بمنظومتها النووية، وخصوصا أيضا في ظلّ تصريحات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelensky في 25 فيفري 2022بعد وصول القوات الروسية إلى مشارف العاصمة دونيسك "...أين أوروبا وأين وعود الناتو؟ وأوكرانيا تشهد دمارا تقوده روسيا ...نشعر في هذا الظرف الصعب بأن حلفاؤنا قد خذلوا الشعب الأوكراني..." وأضاف مشيرا إلى تخلي دول أوروبا عن بلاده "... نحن وحدنا في الدفاع عن بلدنا، وسألت 27 قائدًا إذا كنا سننضم للناتو لكن الجميع خائف..." ومن ثم فالإتحاد الأوروبي تحت مظلة الناتو يدرك جيدا قوة الأوراسية الجديدة في المعترك الجيوسياسي والجيو-استراتيجي، فضلا عن جدّية التهديدات المتأتية من موسكو.

في قراءتنا للمشهد على التخوم الفاصلة بين أوربا الشرقية والغربية -ومن منظورنا الخاص- لقد أظهرت القضية الجورجية لعام 2008 وأزمة أوسيتيا الجنوبية ثم مؤخرا الأزمة الأوكرانية تراجع الهيمنة الأمريكية*** بمقابل تنامي النزعة الأوراسية حيث من ضمن العوامل التي زادت من "جرأة وحّدة "الأوراسية هو الصمت المطبق للغرب وللولايات المتحدة الامريكية تحديدا إزاء الأزمات السالفة الذكر، وفي خضّم هذا السجال التاريخي المستمر الذي يبدو خافتاً تارة ومرتفعاً تارة أخرى بين الخصمين/المتنافسين العنيدين "قوى التلاسو وقوى التيلرو" فإنّ الصعود الروسي في مقابل التقلص الأمريكي قد أحدث بدوره نوعا من التصدع داخل البيت الأورو-أطلسي لاسيما في ظلّ هشاشة أوروبا من الناحية العسكرية واعتمادها منطق العقلانية والقوة الناعمة إحتكاما إلى إرادة شعوبها (عموم الاستفتاءات التي أفشلت قيام سياسة خارجية ودفاعية موحدة) كلها كانت في صالح الصف الأوراسي التليروكراتي الذي ما فتئ يتنامى ويتعاضد.

وبالمقابل وإن حلّلنا بالمنطق الوظيفي لكارل دويتش K.Deutsh نواة التالاسوكراتيا فهل تُشكل الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي جماعة أمنية وظيفيا؟

يبدو أن العلاقة التحالفية الأورو-أطلسية لا تخلو من إختلال وتعارضات، وقد تجلى ذلك في مناسبات عديدة لعل أهمها إنفراد الولايات المتّحدة بتسيير القضية العراقية فضلا عن بعض المسائل التقنية المتعلقة بالناتو، كما ثمة نوع من الإزدواجية داخل الحلف فمن جهة تنفرد الولايات المتحدة ببعض الإستراتيجيات والقضايا دونما إشراك للطرف الأوروبي، وبالمقابل تحاول بلدان

الإتحاد تنمية قدراتها العسكرية وتحقيق أهداف وأجندة قمة هلسنكي Helsenki Headline Goals فيما تعلق بتنظيم وتشكيل وحدات عسكرية مشتركة للتدخل السريع في الأزمات (ESDP) وغيرها من أطر التعاون العسكري الأمني المستقلة عن الناتو والولايات المتحدة.[18] وهو ما يُحيلنا إلى نوع من الإزدواجية Dualitè الحاصلة داخل البيت الأورو-أطلنطي، أضف إلى ذلك ما قد يترتب من سيناريوهات (سلبية) وتداعيات محتملة عن الأزمة الأوكرانية قد تُحدث نوعا من التصدع والتفتت داخل البيت التلاسوكراتي، كما أن خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي (إثر استفتاء بريكسيت Brexit) قد أكّد هويتها الأطلسية وهو على ما يبدو مؤشرا آخر يرسم لوحة النشاز الحاصل في المحور الأورو-أطلنطي.

لعلّ ما يؤشر أيضا على وهن الترابط وتراجع متانة التلاسوكراتيا هو إختلال التوازن بين طرفيه الأوروبي والأطلنطي، فثمة نوع من "التراخي" العسكري أو العزوف عن القوة الصلبة Hard power لدى أوروبا–كما أسلفنا ذكره من قبل-مقابل مقاربات العسكرة والتدخلات من الطرف الأطلسي.

بات حلف الناتو يضطلع بمهام إدارة الأزمات أين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى شغل أو احتكار مسرح العمليات العسكرية عالميا، بينما الإتحاد الأوروبي يمتلك مؤسسات عسكرية هي بمثابة بقايا لمؤسسات سابقة لا يمكن لها أن تشكل نفس الثقل أو تجارى الثقل العسكري الأمريكي وطموحاته الإستراتيجية، كما يبدو أن هناك اختلاف في وجهات نظر بشكل يخلق نوع من الهوة أو الشرخ الذي من شأنه أن يؤثر على أداء الحلف مستقبلا.[19]

زيادة على ما سبق فإن أزمة إمدادات الطاقة المتولدة عن الأزمة الأوكرانية قد تزيد من التأزم الجيو-طاقوي والجيو-إقتصادي عموما لاسيما على مستوى بلدان أوروبا الغربية أو الاتحاد الأوربي، وهو مؤشر آخر يزيد من العبء التلاسوكراتي لاسيما في حالة غياب التضامن الطاقوي من الطرف الأطلسي حيث باتت أوروبا قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس الطاقوي كيف لا وهي تعود إلى طاقة القرن 19 "الفحم"، فضلا عن سيطرة الأسطول الروسي على البحر الأسود، أحد الممرات الرئيسية لسلة الغذاء العالمية، ما يضع الأمن الطاقوي والأمن الاقتصادي الأوروبي على محك عسير، وهو سيناريو يبدو الأكثر تشاءما بالنسبة لقوى البحر الأورو-أطلنطية.

بالمقابل يبدو أن ثمة تقاطعا عميقا بدأ يتشكل من جانب قوى البر نواته روسيا القارية وأقطابه التنين الصيني ومشروعها المتضمن "تجميع الصين التاريخية" فضلا عن تحديثاتها العسكرية، وإيران وتركيا وكوريا الشمالية، زيادة على تنامي تجمع البريكس، ما من شأنه أن يُحيي

ويبعث التيلوروكراتيا من جديد ويستجمع قواها الكامنة بعد سبات عميق للدّب الروسي إثر تبعثر فسيفسائه السوفياتية عقب الحرب الباردة.

فثمة معطى جيوبوليتيكي جديد ينبغي التسليم به تمثله قوى دولية وأخرى إقليمية يتمثل في عودة ما يسميه البعض بمراجعة وتعديل الوضع العالمي Revisionist Powers التي تقود قاطرته روسيا ومعها الصين والبلدان او القوى الإقليمية المشار إليها أعلاه المعادية للتلاسوكراتيا -باستثناء تركيا- والمنادية بالتعددية القطبية قد يدفع إلى ديناميات وتوازنات جديدة على المسرح الجيوسياسي العالمي.

فهل يعني ما سبق أن التيلوروكراتيا تسير نحو تعزيز التضامن والائتلاف والتلاسوكراتيا نحو التفكك والإنكشاف؟

الخاتمة:

رغم تبني بعض النقاد لفكرة تجاوز أو إلغاء ثنائية البر والبحر ووضعها في متحف التاريخ ليحل محلها مجال العالمية في ظلّ فلسفة ما بعد الحداثة والكوننة والعولمة العابرة للأوطان الملغية للحدود والجغرافيا، إلا أن ثمة حقيقة ثابتة اسمها الجغرافيا التي لا تزال مسرحا للسياسات وللإيديولوجيات وللتفاعلات الجيوسياسية والجيو-اقتصادية والجيوسياسية، ولا أَدَّلَ على ذلك من إحداثيات المسرح الجيوسياسي التي تجري فيه تجاذبات التلاسوكراتيا والتيلوروكراتيا، ونعني بذلك الأزمة الأوكرانية الراهنة. ومن ثم يمكن اعتبار أوكرانيا ضمن الأمن الممدد وإحداثيات أو خطوط الصدع بالمفهوم الأمني والإستراتيجي على التوالي بين المنظومة الأوراسية والمنظومة الأورو-أطلسية، وهي مفترق الطرق بين الليبرالية (الأمركة) والقيم الأوراسية (الروسنة) بالمفهوم الإيديولوجي والقيمي، وبالمعنى الديني تمثل الحد الفاصل بين الكنيسة الأرثودكسية والكنيسة البروستانتية، وبالمفهوم الإثنوجينتيكي هي معلم فاصل بين العنصر السلافي والعنصر الأنجلوساكسوني، بالمفهوم الجيوسياسي هي محور التماس والتنافر بين قوى البحر وقوى البر، وبالمعنى السياسي هي محور التفاعل بين الشرق والغرب، وبالمعنى الجيو-اقتصادي هي سلة من أهم سلال الأغذية بالعالم، وبالمعنى الجيو-طاقوي هي معبر لأكبر إمدادات الطاقة من الشرق نحو الغرب، وبالمعنى الجيو-ثقافي باتت أوكرانيا تمثل تقاطعا بين الشرقنة والغربنة أي بين الروسنة والأمركة، تتمظهر في صور نمطية Streo-Type بين شعوبها أو على الأقل بين نخبها وقياداتها السياسية عنوانها "الروسوفوبيا" و"الأطلسوفوبيا".

وعلى هذا الأساس تبدو أوكرانيا رهانا جيوسياسيا عالميا بامتياز تتجاذبه قوى البر والبحر، ولكنها لحد الآن لم تركب بحر أًو لم تُرسي على بر، ولكن مع ذلك يُفترض أو يبدو أنها –أي أوكرانيا-وما جاورها تمثل قلب العالم فمن حازه فقد حيز له العالم، أو هكذا تقول النظرية "الماكندرية"

1.).

[1] سماعين جلة، "الجيوبوليتيك رؤية للعالم أم إعادة رؤية للعالم"، **رؤى استراتيجية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 15، يناير2018، ص09.

[2] فاروق العربي، **الثقافة الإستراتيجية والعقائد العسكرية**، محاضرات موجهة لطلبة الدكتوراه، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2020).

[*] **الجيوسياسة**: مصطلح أول من أطلقه الجغرافي السويدي رودولف شيلين R.KJELLEN عام 1899 في مقالة بمجلة YMER السويدية بيّن من خلا لها أثر العامل الجغرافي في السياسة، أو دراسة العلاقة وأوجه التفاعل بين الفضاءات الجغرافية والسياسات الوطنية والإقليمية والدولية، وهو ما أكّدت عليه مقولات المجال الحيوي وكذا منظر النازية الألمانية هاوس هوفر.

[3] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم، ط.1 (بيروت: دار الكتاب، 2004)، ص ص57-58.

[4] أنظر: بيتر تايلور وكولنت فلانت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 282، عام 2002)، ص95.

[5] سماعين جلة، "الجيوبوليتيك رؤية للعالم أم إعادة رؤية للعالم"، مرجع سابق. ص ص 14-15.

[6] Yves Lacoste, *La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre* (Paris : La Découverte, rééditions 2014 (Paru en 1976 chez Ed. Maspero)).

[7] Halford j. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality: A Studies in the politics of Reconstruction*, 3th edt (Washington DC: National Defense University Press, 1942), pp 23-50.

[8] Carl Shmidtt, *Land and Sea*, Translated by Draghini Simona, (Washington DC. Platurt Press, 1997), p 46.

[9] فاروق العربي، **الثقافة الإستراتيجية والعقائد العسكرية**، مرجع سابق.

[10] Tim Marshall, *Prisoners of Geography: Ten maps that tell you everything you need to know about global politics*, (London: Elliot and Thompson Limited, 2015).

[11] Clive Archer**,** *New Security in Northern Europe & Baltic States* (London & New York Routledge, 2008) pp 94-114.

[**] ظهرت تلك التقييمات منذ الأزمة الأوكرانية السابقة منتصف العقد الماضي ولربما تحيين أنظمة الدفاع الأوروبية مثّل هاجسا أورو-أطلسيا لا يزال قائما في ظل تمدد المظلات النووية لكلا القوتين. راجع في ذلك: SIPRI Yearbook 2016: Armaments, Disarmament and International Security, SIPRI. (Oxford: Oxford University Press, 2016).

[12] Stéphanie Pézard, Andrew Radin, Keith Crane, Nathan Chandler, F. Stephen Larrabee, Thomas Szayna, *Russia And The West After The Ukrainian Crisis: European Vulnerabilities To Russian Pressures* **(**California: Rand Corporation 2017) p 22.

[13] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم، ط.1 (بيروت: دار الكتاب، 2004)، ص43.

[14] عماد قدورة "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع"، **سياسات عربية**، بيروت، العدد 09، جويلية 2014، ص ص44-45.

[15] Olga Oliker, Keith Crane, Lowell H. Schwartz &Catherine Yusupov, *Rssian Foreing Policy: Sources & Implications*, (USA: library of congress cataloging, publications data, 2009) p 111.

[16] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016) ص ص 154.

[17] فاروق العربي، **الثقافة الإستراتيجية والعقائد العسكرية**. مرجع سابق.

[***] في تقديرنا: يمكن تفسير هذا التراجع إزاء قضايا شرق أوروبا في مرحلة سابقة بعوامل عديدة من ضمنها الانشغال الأمريكي بملف العراق وأفغانستان، ثم ملف القاعدة وداعش، فأحداث ما يسمى بالربيع العربي، ثم بعامل المهادنة ونشدان السلم في فترة أوباما، ولاحقا فُسّرت بتقليص النفقات العسكرية والإلتزامات الأمنية للولايات المتحدة –فترة ترامب تحديدا والذي وضع أوروبا أيضا امام الإنكشاف الأمني من جهة الشرق في حالة عدم زيادة نفقاتها وتحمل أعباء التطوير اللوجستي لحلف الناتو، وإلا فعلى أوروبا أن تتحمل مسؤوليتها الأمنية بمفردها دونما اعتماد على المظّلة الأمريكية.

[18] Anand Menon, «*Why ESDP Is Misguided & Dangerous for the Alliance?*» in jolyon Howorth & Jhon T.S Keeler (editors) *Defending Europe: The EU, NATO and the Quest for European Autonomy* (New York: Palgrave Macmillan, 2003) pp 204-206.

[19] Maxime Le febvre, «L'identitè Europèenne dans L'OTAN» Politique Américaine, Vol 01, n° 13(2009), p 56.

قائمة المراجع:

1. مراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم، ط.1 (بيروت: دار الكتاب، 2004).
2. بيتر تايلور وكولنت فلانت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 282، عام 2002).
3. وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

ب-المقالات في المجلات:

1. سماعين جلة، "الجيوبوليتيك رؤية للعالم أم إعادة رؤية للعالم"، **رؤى استراتيجية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 15، يناير 2018.
2. عماد قدورة "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع"، **سياسات عربية**، بيروت، العدد 09، جويلية 2014.

د-المحاضرات:

1. فاروق العربي، **الثقافة الإستراتيجية والعقائد العسكرية**، محاضرات موجهة لطلبة الدكتوراه، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2020).

مراجع باللغة الأجنبية:

A. OUVRAGES:

1. Carl Shmidtt, *Land and Sea*, Translated by Draghini Simona, (Washington DC. Platurt Press).
2. Clive Archer**,** *New Security in Northern Europe & Baltic States* (London & New York Routledge, 2008).
3. Halford j. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality: A Studies in the politics of Reconstruction*, 3th edt (Washington DC: National Defense University Press, 1942).
4. Jolyon Howorth & Jhon T.S Keeler (editors) *Defending Europe: The EU, NATO and the Quest for European Autonomy* (New York: Palgrave Macmillan, 2003).
5. Olga Oliker, & Others, *Rssian Foring Policy: Recources & Implications*, (USA: library of congress cataloging, publications data, 2009).
6. Stephen f. lareeb, Andrew Radin, Nathan Chandler (eds), *Russia And The West After The Ukrainian Crisis: European Vulnerabilities To Russian Pressures* **(**California: Rand Corporation 2017).
7. Tim Marshall, *Prisoners of Geography: Ten maps that tell you evrething you need to know about global politics*. (London: Elliot and Thompson Limited, 2015).
8. Yves Lacoste, *La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre* (Paris : La Découverte, rééditions 2014 (Paru en 1976 chez Ed. Maspero)).

B. Articles dans des Revues :

1. Maxime Le febvre, «L'Identité Européenne dans L'OTAN» Politique Américaine, Vol 01, n° 13(2009).